# الاقتصاد.. هل يتصدر أولويات حكومة الوفاق الوطني ؟

**□يدعو خبراء اقتصاد حكومة الوفاق الوطني على ضرورة أن يتصدر الوضع الاقتصادي أولوياتها ،باعتباره من القضايا الهامة التي تلامس أوضاع الناس وتتعلق بحياتهم المعيشية فضلاً أنه يعتبر الركيزة الاساسية لتقدم وتطور اليمن .**

**استطلاع/ علي محمد**

## □حجر: ينبغي التركيز على إيجاد سياسات مشتركة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي

## □البشيري: تأمين الاحتياجات الضرورية والعاجلة للمواطنين وخصوصا المشتقات النفطية والكهرباء والمياه

## □المكردي: هيكلة الانفاق العام بحيث يقتصر على الانفاق الضروري والحد من الإنفاق الترفي وتوجيهه نحو مشاريع البنى التحتية

●،،يرى الخبير الاقتصادي وكيل وزارة المالية المساعد للتخطيط والإحصاء أحمد حجر أن حكومة الوفاق ينبغي أن تركز على إيجاد سياسات مشتركة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي مشيراً إلى أن وجود أوعية ايرادية جديدة تحتاج إلى الاستقرار .

ويشير حجر إلى أهمية دراسة الآثار الناجمة عن الأزمة على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وتحديد المعالجات اللازمة. بالإضافة إلى السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة وبالأخص في ظل الارتفاع الكبير للمديونية الداخلية ومحدودية مصادر التمويل .

ويؤكد على ضرورة تحسين استغلال القروض في ظل توقف هذه المصادر ،وكذا ترشيد النفقات العامة وبالأخص مخصصات الدعم للمشتقات النفطية .بالإضافة إلى دراسة المشاريع القائمة وتحديد الجدوى الاقتصادية لها وكشف التلاعب وإيقاف المشاريع غير ذات الجدوى من اقامتها .

### تحديد التحديات والأهداف

ويضيف : تثبت أدبيات التنمية الاقتصادية أن أنجح تجارب التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي هي تلك التجارب التي لم تتقيد بالأسس والمبادئ الأيديولوجية، وإنما ارتكزت وبدرجة أساسية على العديد من المبادئ والأسس العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم عملية التنمية الحقيقية والمستديمة والعادلة من ناحية وتنسجم وبدرجة أساسية مع قيم وطموحات المجتمع وخصائص وظروف اقتصاده القومي والتي من أبرزها وجود مشاركة حقيقية وفاعلة لمختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تشخيص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة ورسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية ومتابعة تنفيذها وتقييم النتائج المترتبة على ذلك، وهذا ما يستدعي وجوب وجود اتفاق بين كافة شركاء التنمية حول تحديد التحديات التي تواجه التنمية والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحكم مستوى أداء الاقتصاد القومي وتطوره والموارد الاقتصادية (المالية والبشرية) المتاحة ودرجة كفاءة استغلالها والدور الذي يجب أن يضطلع به كل شريك في مختلف مراحل وخطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم عملية التنمية وعلى كل المستويات الفنية والتنظيمية والإدارة، وهذا ما يساعد كثيراً على تحديد غايات وأهداف للتنمية واقعية وعلمية واضحة وسياسات وإجراءات ذات أولويات مدروسة ومتكاملة تتمتع بدرجة عالية من المرونة والواقعية بما يكفل تحقيق الأهداف التنموية خلال مدى زمني محدود وبأقل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الممكنة.

ويقترح وكيل وزارة المالية المساعد للتخطيط والإحصاء إيجاد رؤية اقتصادية واجتماعية للتنمية المستدامة يشترك في صياغتها كافة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تراعي أولوية احتياجات المجتمع واستغلال كافة موارده الاقتصادية (بشرية، مادية، مالية) الاستغلال الأمثل، وتحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين كافة فئات المجتمع ومناطقه الجغرافية، لتصبح هذه الرؤية هي منطلق كافة الخطط والبرامج والاستراتيجيات الإنمائية المستقبلية، وللتفاوض مع كافة شركاء التنمية وكذا إعطاء التحديات السابقة الأولوية في خطط أو برامج إنمائية .بالإضافة إلى إعطاء محاربة الفساد وتحقيق الشفافية والمساءلة المالية الأولويات في كافة السياسات الحكومية.

### تأمين الاحتياجات

من جانبه يؤكد مدير عام الدراسات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي منصور البشيري أن أولويات الحكومة ينبغي أن تركز على إعادة الاستقرار الاقتصادي وفي مقدمة ذلك استقرار الأسعار ،واستقرار العملة فضلاً عن الاستقرار السلعي.

ويشدد على ضرورة تأمين الاحتياجات الضرورية والعاجلة للمواطنين وخصوصا المشتقات النفطية ،والكهرباء، والمياه وغيرها من الخدمات الأساسية ، والعمل على ضبط الموازنة العامة للدولة وتركيبها بصورة تتوافق مع أوليات المرحلة المقبلة وأولويات الناس.بالإضافة إلى استيعاب تعهدات المانحين وانفاقها لتعزيز النمو الاقتصادي.

### توفير الديزل

يأمل الدكتور محمد المكردي أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الحديدة أن تتصدر أولويات الحكومة تمويل المشاريع الزراعية بمادة الديزل والتي أدى انعدامها خلال الفترة الماضية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبدوره أدى إلى ارتفاع أسعار الخضروات والحد من مصادر دخل المزارعين .

ويشير إلى ضرورة التركيز على هيكلة الإنفاق العام بحيث يقتصر على الإنفاق الضروري والحد من الإنفاق الترفي وتوجيه هذا الإنفاق نحو مشاريع البنى التحتية التي ستساعد على امتصاص جزء كبير من هذه العمالة وتخفيف حدة البطالة وتوفير مصادر دخل لهؤلاء العمال مما سيدفع عجلة النمو إلى الأمام .

ويقول الدكتور المكردي إن معالجة الأوضاع الاقتصادية التي أصبحت في عنق الزجاجة يجب أن تتصدر أولويات الحكومة وخصوصا عجز الموازنة والحد من التضخم ،ودفع عجلة النمو الاقتصادي التي تراجعت في الفترة الأخيرة وحققت معدلات سالبة .

ويضيف : ومن هنا يجب على الحكومة أن تضع ذلك في أولوياتها ، والعمل على حشد الموارد العامة المحلية كالإيرادات النفطية والضريبية لتغطية البرنامج الاستثماري الذي توقف منذ عشرة أشهر ، وكان من نتائجه تسريح عدد كبير من العمالة وخروجهم إلى رصيف البطالة مما ضاعف من حجم البطالة السافرة.

### توجهات

ويقول اقتصاديون أن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ٢٠١١م- ٢٠١٥م تبنت توجهات وسياسات اقتصادية هامة ينبغي ان تمثل إلى جانب الاولويات خطة شاملة للمرحلة المقبلة .

وتتضمن الخطة الرابعة ثلاثة توجهات أساسية لتحقيق الغاية العامة للخطة، وهي تحفيز النمو الاقتصادي الكلي من خلال تنمية القطاعات الحقيقية وتقليل الاعتماد على النفط والغاز، إلى جانب تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتحقيق الاستدامة المالية وتوسيع الحماية الاجتماعية وتخفيف وطأة الفقر من خلال التركيز على تمكين الفقراء اقتصادياً وتوسيع اليات وبرامج الحماية الاجتماعية، وتنمية القدرات البشرية للفقراء .

كما تستهدف إحراز تقدم ملموس في تحقيق أهداف التنمية الألفية، وتبني مسار سريع لتحقيق تلك الأهداف يرتكز على تدخلات ذات أولوية لإحراز تقدم ملموس في مجمل أهداف التنمية الألفية، إلى جانب استيعاب السياسات والإجراءات الهادفة للتخفيف من الفقر وتحقيق أهداف التنمية الألفية ضمن السياسات القطاعية للخطة وتعزيز بناء الدولة، من خلال: تحقيق التنمية المحلية المتوازنة، وتعميق الإصلاحات الوطنية الرامية إلى تعزيز الاستقرار السياسي والأمني، وترسيخ دعائم الحكم الرشيد وكذا توسيع الشراكة مع شركاء التنمية من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية وتسريع خطوات التكامل والاندماج في مجلس التعاون الخليجي وتعزيز التعاون الإنمائي مع المانحين الدوليين .

# التحول الاقتصادي القادم

**احمد ماجد الجمال×**

■،، غالباً ما تكون لدى صانعي السياسات الاقتصادية والمالية رؤيتان حول الاهتمام المفرط لسيناريوهات أسوأ حال أو حال الغفلة عنها .وجاءت موجة الاضطرابات والشلل الاقتصادي كسبب ونتيجة لتثير الاهتمام والتركيز حول حجر الاساس المنشأ لتلك التداعيات الاقتصادية والتي من الممكن ان تصبح نظم انذار مبكرتتنبأ بما يمكن ان يواجه الاقتصاد.

وبينت التجربة ان اسباب ونتائج الاضطرابات مكلفة على الرغم من ان كلاً منها يختلف في التفاصيل فإنها جميعها تقريباً تعكس التقاء بعض الأوجه الأساسية للتعرض للخطرالاقتصادي ولعامل يطلق عنان ذلك الخطر.

وعلى العكس منه في الوضع المثالي يتعين أن تكشف التجربة عن أوجه الضعف مقدماً على نحو كاف وعلى نحو مقنع بقدر كاف بحيث يمكن اتخاذ تدابير المعالجة والتصحيح للوقاية حتى من خطر تطورها والخطوة المطلوبة هي تصرف وفعل وتأمل وتبصر وتعني تحديداً وصف الخيارات الممكنة للأهداف والسياسات الاقتصادية والمالية بالاستناد الى تطورات الوضع الاقتصادي بشكل عام مع نقاط القوة والضعفة

حاليا تمرالبلاد بمرحلة تراجع كبير في جميع انشطة الاقتصاد وانخفاض سعر صرف الريال وان كان بنسبة محدودة واستمرار ارتفاع المستوى العام للاسعار وترد في مستويات المعيشة.

بيد أن الافتقار إلى بنية أساسيه حديثة يمثل إحدى العقبات حتى بالنسبه للأنشطة الاقتصادية البسيطة والتقليدية كالزراعة والصيد والرعي اضافة إلى التجارة الداخلية والخارجية وليس السبب فقط ضعف الطاقة الكهربائية وعدم انتشارها في انحاء البلاد وارتفاع اسعار المشتقات النفطية ونقصها في الاسواق احياناً او نقص المياه للزراعة ولحياة الانسان وبؤس حالة شبكة الطرق الرئيسية والفرعية وشبكة الخدمات الصحية والتعليمية وبقية الخدمات وضعف الوظائف في القرى والعزل والمديريات بوصفه اسلوبا سريعا لتحقيق مكاسب لساكنيها والمساهمة في انتشار السكان على كامل مساحة الجمهورية،وأسلوب للحد من الهجرة الواسعة الى المدن الامر الذي يعني تدميراً للبنية والتنمية المحلية والقضاء على النشاط الزراعي والانشطة الاقتصادية التقليدية بدلا من تطويرها والتوسع في مخرجات انتاجها وفتح اسواق لها فقاطرة التغيير تنطلق من المشاريع الصغيرة والكبيرة على حد سواء.

إن رفع راية الخطر بشان سيناريوهات اسوأ حالة وتقديم خيارات متجددة ومتطورة للسياسات الاقتصادية والتنموية وتحديد افضل الطرق للتصدي لها يتطلب تحليلا استشرافيا دقيقا واحكاما سليمة واتصالاً متقناً ولكن وحتى تصميم مثل هذه السياسات بصورة متقنة قد لا تستطيع معالجة وتصحيح جميع المشاكل وتحديات النشاط الاقتصادي والمالي بشكل تلقائي ويمكن أن تثيروتفزمؤشرات زائفة أوغيردقيقة أكثرمما هوقائم .

تعيش البلاد الآن منعطفاً حاسماً اذا ما اخفق البلد في ايجاد اعمال للايدي العاملة سواء المؤهله علميا أو حرفيا أومهنيا والذين يتزايدون بسرعة وفي كل المجالات فالنمو السكاني له ميزة ضخمة يتعين عدم هدرها في أي فرصة تدعم نموها الاقتصادي والنشاط التجاري والصناعي والخدمي حجر الزاوية لمكوناته الاستثمارية وديناميكيته المتعددة وانشطته المتنوعة كاكبرمحيط يمكنه خلق الوظائف والأعمال واستيعاب الأيدي العاملة.

فهناك ثمة مجموعة فريدة من العوامل التي تشير بموضوعية الى أن البلاد أضحت على أعتاب عصر قابل للنمو وإذا تم الامساك بهذه اللحظة يمكن تجاوز حالة الشلل الاقتصادي ويمكن ان يحظى الجميع بحقبة نشاط تجاري واستثماري واقتصادي غير مسبوق ويكون لافراد المجتمع راي حاسم في تشكيل النظام الاقتصادي وسياساته ومن الضروري هنا ايضا ان يتم اختيار السياسات الفعالة المدروسة مسبقا ذات الاثر المباشروالايجابي ومتابعة مؤشراته ونتائجه أولا بأول وعند الاختيار الخطأ قد يعني أن الجميع سيخسر .

ولما كان الاقتصاد من الممكن ان ينتعش فمن المهم ان يكون التحول الشاغل الرئيسي رسم استراتيجية للخروج من هذه الحالة بالشراكة والتزاوج من بوابة التنمية المحلية والتوسع فيها بشكل كلي والتنمية الاقتصادية بشكل عام دون تحول الركود الى مشكلة الآن وفيما بعد .

فهل يمكن الخروج من هذه الاوضاع وتعزيزالتنمية الاقتصادية وخصوصا المحلية ورفع القدرة على إيجاد الوظائف والأعمال وتحسين مستوى المعيشة ودعم فرص الاستثمار لجميع الانشطة الحيوية؟ هذه هي الاسئلة الصعبة التي تحتاج الى رؤية معقولة لمواجهتها.

فمن متطلبات تطوير النظام الاقتصادي الذي يكمن في الاطلاع على الحقائق من ارض الواقع التي تشير الى أن عدد سكان الجمهوريه اليمنية يبلغ اكثر من (٢٢) مليون نسمة يعاني نسبة ليست بالقليلة منهم بالبطالة والفقر ويتزايد المتدفقون الى سوق العمل بنسب قد تتجاوز الـ(١٠٪) من حجم اليد العاملة سواء كان من مخرجات النظام التعليمي بمراحله كلها او الحرفي او غير المتخصص واكثر من (٨٠٪)من الموارد العامة تاتي من مصدر وحيد هو خام النفط والغاز ومعدل التضخم اكثرمن(١٥٪)و في عام ٢٠١١م كان معدل النمو المستهدف من الناتج المحلي الإجمالي (٤,٥ ٪) ولربما المؤشرات الفعلية تؤكد انخفاضه واحتياطي نقدي حتى نهاية سبتمبر(٤,٨ )مليار دولار تغطي سبعة أشهر من الواردات.

لا شك أن البيانات المذكورة لا تعطي الارتياح اللازم مع ذلك فلا خوف على الاقتصاد لكن من لا يحضر السوق لا يبيع ولا يشتري وبالتالي لا معنى للقول بمستقبل اقتصادي أفضل إذا لم ينخرط الجميع في العملية التنموية والاستثمارية والاقتصادية .

فالامر يستلزم نشاطا اقتصاديا يدفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي ويرفع معدل دخل الفرد وذلك لن يتحقق دون التركيز على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية،وتلك التي تعد من الصناعات الاستراتيجية كالصناعات البتروكيماوية والسلع والخدمات التصديرية الأخرى والتي يمكن أن تحقق إيرادات سيادية.

وهكذا فاليوم من الأهمية بمكان إعادة الهيكلة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات الحكومية وكسب ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية والدول الشقيقة والصديقة من اجل حفز النمو الاقتصادي وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## تفريغ أكثر من ١٠٠ طن من القمح والمشتقات النفطية والمواشي بموانئ عدن والحديدة والمخا

■،،الحديدة / سبأ

أفرغت اثنتا عشرة سفينة وناقلة بميناءي الحديدة والمخا خلال الخمسة الأيام الماضية ٥٦ ألفاً و ٥٩٤ طناً من المشتقات النفطية والحبوب إضافة إلى الحاويات والمواشي.

وأوضح تقرير ملاحي صادر عن مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية تلقت وكالة الأنباء اليمنية سبأ نسخة منها أن ميناء الحديدة استقبل ثلاث ناقلات على متنها ٨ آلاف و ١٥ طناً من المازوت و ٨ آلاف و ٤٩ طناً من البترول ، كما استقبل خمس سفن حملت ٩٠٧ حاويات و ٣٠ ألفاً و٧٦ طناً من الذرة والصويا السائبة و ٤ آلاف و ٦ أطنان جيت .

وبين التقرير أن ميناء المخا استقبل ناقلتين حملتا ألفين و ٥٧٠ طناً من المازوت و ٣ آلاف و ٨٧٨ طناً من البترول ، فيما حملت سفينتان تجاريتان ألفين و٤٤ رأس بقر و ٣ آلاف و ٨٧٦ رأس غنم .

كما رست في ميناء المعلا بعدن أمس السفينة الألبانية اينفيتني البالغ طولها ١٩٥ مترا والقادمة من أحد الموانئ الاسترالية وعلى متنها ٥٥ ألف طن من مادة القمح الاسترالي .

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن تلقت وكالة الأنباء اليمنية سبأ نسخة منها أن هذه الكمية من القمح مخصصة لمحافظتي عدن والحديدة منها ٢٥ ألفا و ٣٠٠ طن لصوامع الغلال بعدن و ٢٩ ألفا و ٧٠٠ طن إلى ميناء الحديدة لغرض تلبية احتياجات المواطنين في المحال التجارية والأفران من الدقيق المنتج من صوامع الغلال بعدن وتسويق المادة الواصلة إلى ميناء الحديدة وإعادة تعبئتها في أكياس إلى الأسواق والمحال التجارية في أمانة العاصمة وبقية محافظات الجمهورية للاستهلاك المحلي من مادة القمح الضرورية .

يذكر أن شهر نوفمبر الماضي سجل تفريغ ما يقارب ١١٧ ألف طن من مادة القمح الواصلة من موانئ روسيا وأوكرانيا واستراليا للغرض نفسه.

### وفقاً لدراسة حديثة:

## العملية التعليمية لا تلبي احتياجات سوق العمل

■،،كتب/محمد راجح

أكدت دراسة أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن العملية التعليمية تسير باتجاه اخر ضد اتجاه التطورات والاحتياجات في سوق العمل بسبب غياب قواعد البيانات لاحتياجات سوق العمل وربطه بمؤسسات التعليم لإعداد وتأهيل الكوادر البشرية، والذي أدى - إلى جانب التطورات السلبية لسير العملية التعليمية - إلى اختلال المخرجات التعليمية وعدم مواءمتها مع طبيعة الاحتياجات المتولدة في السوق.

ودعت الدراسة إلى ضرورة دعم الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وأكدت الدراسة أن سوق العمل اليمني يشهد تحديات بنيوية وتنظيمية وإدارية متعددة وتحتاج إلى تدخلات قوية ومتكاملة مدعمة بإرادة إيجابية قوية في مجال تنمية الموارد البشرية والعمل على قراءة الوضع الراهن وتشخيصه بعناية فائقة تمكن من رسم السياسات المناسبة ووضع التوجهات في ضوء التحديات القائمة بما يساعد على ردم هذه الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل.

وتشير الدراسة إلى أن هذه الاختلالات تؤدي إلى تراكم أعداد الخريجين المضافين إلى قوائم البطالة من حملة المؤهلات المختلفة، بالإضافة إلى غياب الروابط والانسجام مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لخطط وبرامج التنمية.

وتؤكد الدراسة ضعف استجابة مؤسسات التعليم والتدريب للتطورات العملية والتكنولوجية التي يحتاجها سوق العمل، خاصة المرتبطة باستخدام الأدوات والمعدات المختلفة، بالإضافة إلى تدني استيعاب اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسوب في مناهج المراحل التعليمية المختلفة، والذي أدى إلى انفصام التوافق بين المخرجات التعليمية واحتياجات قطاعات الإنتاج.

وتضيف الدراسة أنه في ظل غياب قواعد البيانات لاحتياجات سوق العمل وربطه بمؤسسات التعليم لإعداد وتأهيل الكادر البشري، فإن العملية التعليمية ستبقى تسير باتجاه آخر ضد اتجاه التطورات والاحتياجات في سوق العمل، مشددة على أن ذلك سيؤدي إلى عدم مواءمة المخرجات مع طبيعة الاحتياجات المتولدة في السوق المحلية، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى تراكم الخريجين المضافين إلى قوائم البطالة من حَمَلَة المؤهلات المختلفة، بالإضافة إلى غياب الروابط والانسجام مع التوجهات الاقتصادية والتي وتشير الدراسة إلى أن تأثر سوق العمل بالمتغيرات التكنولوجية والاتصالات أسرع من استجابة التعليم لكل المتغيرات، وهو ما خلق فجوة معرفية بين مخرجات التعليم وما يتطلبه سوق العمل.

ويشهد سوق العمل في اليمن تحديات بنيوية وتنظيمية وإدارية تحتاج إلى تدخلات قوية ومتكاملة، خصوصاً في مجال تنمية الموارد البشرية، حيث تقتضي الضرورة وضع سياسات دقيقة للوضع القائم ووضع التوجهات في ضوء التحديات القائمة، بما يساعد على ردم الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية.

وتؤكد وزارة التخطيط أن معدل النمو السنوي لقوة العمل في اليمن يفوق معدل نمو السكان ومعدل نمو الاقتصاد الوطني، وبالتالي عجز الاقتصاد عن توليد فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، موضحةً أن هناك عدم توازن بين الطلب والعرض في سوق العمل، فمصادر الطلب على العمل محدودة تواجهها مصادر عرض وفيرة، حيث أن مخرجات التعليم متزايدة ودون تأهيل كاف، كما أن الداخلين إلى سوق العمل من الفئات العمرية الأدنى لا يحصلون على تأهيل مطلق، مما يجعل النسبة الغالبة من قوة العمل تعد في نطاق العمالة غير الماهرة.